

Distr.: General
12 June 2001
Arabic
Original: English



التقرير الرابع للأمين العام عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولاً - مقدمة

السرعة. وجرى التركيز بصفة خاصة على مسألة إعادة المحفوظات الوطنية، ذلك أن الكويت ظلت محرومة، خلال السنوات العشر الماضية، من إمكانية الاطلاع على تاريخها الخاص، وهو وضع مؤلم لأي أمة.

٤ - وفي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١، التقيت في نيويورك بوزير خارجية العراق، الدكتور محمد سعيد الصحاف، والوفد المرافق له. وجرى تناول مسألة الممتلكات الكويتية من بين ما نوقش من موضوعات كثيرة. وأكد وزير الخارجية تمجداً أن العراق قد أعاد جميع الممتلكات الكويتية التي عُثر عليها، مشيراً إلى أن حكومته ألزمت نفسها بأن تعيد جميع ما قد يعثر عليه في المستقبل. وأضاف الدكتور رياض القيسي، وكيل وزارة الخارجية، أن بعض الممتلكات التي طالبت بها الكويت قد سُلمت بالفعل. وينطبق ذلك على بعض الأشياء الخاصة بوزاري الدفاع والإعلام الكويتيين، وبالبنك المركزي كذلك. وبالنسبة للمحفوظات الوطنية الكويتية، ذكر الدكتور القيسي أن المحفوظات لم يعثر عليها، وأنها ستُعاد في حال العثور عليها.

٥ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، قدمت إحاطة إلى المجلس عن المناقشات التي أجريتها مع الوفد العراقي. وفي ردهم على إحاطتي، لاحظ عدة أعضاء أنه كان أجدى

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم كل ستة أشهر تقريراً عن إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات التي استولى عليها العراق.

ثانياً - معلومات أساسية

٢ - منذ اتخاذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، قدمت تقريرين (S/2000/575 و S/2000/1197) تناولوا مسألة إعادة جميع الممتلكات الكويتية. ولا يزال العراق يجزم بأنه قد أعاد جزءاً كبيراً من الممتلكات الكويتية التي عُثر عليها في العراق، كما أعرب عن استعداده لإعادة ما قد يعثر عليه منها في المستقبل. وتصر الكويت على أن إعادة جميع المحفوظات الوطنية، والمعدات العسكرية ومعروضات المتاحف، تظل على رأس الأولويات، وأنه لم يجرز تقدم في هذه المسائل.

٣ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ذكر رئيس مجلس الأمن للصحافة أن أعضاء المجلس كرروا تأكيد الدعوة إلى إعادة جميع المحفوظات الوطنية الكويتية، وأعربوا عن الأمل في أن تتم معالجة مسألة الممتلكات الكويتية على وجه

في مسألة إعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات. وأعرب عن عزمه على تعيين مدير في المنظمة ليتولى بصفة خاصة معالجة المسائل المتعلقة بالأشخاص المفقودين والممتلكات المفقودة. وأبدى وكيل الشؤون السياسية في وزارة خارجية المملكة العربية السعودية، السفير تركي م. الكبير، ملاحظة للمنسق بأن إعادة الممتلكات المسلوقة، بما في ذلك الأسلحة والمحفوظات، تعتبر مسألة مبدأ. وأجرى المنسق أيضا، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تبادلا مثمرا للآراء مع السيد رولف غوران كنتسون، الأمين التنفيذي للجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة.

٩ - وفي اجتماع جرى في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١، في نيويورك، بين سعادة الشيخ محمد صباح السالم الصباح، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الكويت والمنسق، أكد الوزير أن حكومته تولي اهتماما خاصا لعودة المحفوظات الوطنية والمعدات العسكرية الكويتية.

١٠ - وتواصل الكويت إصرارها على أن لدى العراق معدات عسكرية استولى عليها من الكويت (انظر S/2000/575، الفقرة ١٥). وتلقى المنسق رسالة في هذا الصدد، من السيد محمد أبو الحسن، الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، تتعلق بدبابات من طراز M-84، وكذلك مركبات من طراز M-901 TOW، تفيد الكويت بأنها عُرِضت في استعراض عسكري في بغداد، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وتؤكد الكويت أن هذه المعدات تعتبر أشياء مسلوقة، نظرا إلى أن قائمة المعدات العسكرية العراقية لم تكن تتضمن دبابات من طراز M-84 ومركبات من طراز M-901 TOW قبل حرب الخليج.

١١ - وفي رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/528) موجهة إلي من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، أشار السفير الدوري إلى أن حكومة العراق

بالعراق أن يعيد الأشخاص المفقودين والممتلكات المسلوقة. وجرى الإعراب عن الأمل في أن تصبح الجولة التالية من الحوار الشامل مع المسؤولين العراقيين أكثر تعمقا، وأن تتناول مسائل محددة، مثل إعادة الممتلكات الكويتية.

٦ - وفي اجتماع جرى في نيويورك في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١، مع الشيخ سالم صباح السالم الصباح، رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الكويتيين المفقودين وأسرى الحرب، أعدت تأكيد اعتزامي الدخول في مباحثات أكثر تفصيلا مع الوفد العراقي، خلال الجولة القادمة من الحوار، بشأن مسألة الأشخاص المفقودين. وأبلغت مخاطبي الكويتيين أيضا بأن وزير خارجية العراق وعد بمواصلة البحث عن الممتلكات الكويتية، لا سيما المحفوظات الوطنية.

ثالثا - الأنشطة التي جرت مؤخرا فيما يتعلق بمسائل الممتلكات

٧ - قد واصل المنسق الرفيع المستوى، السفير يولي فورونتنسوف، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، زيارة بعض البلدان والمنظمات الدولية، لزيادة تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حل للمسائل الإنسانية، المبينة في الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). ولاحظ سعادة وزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر، أحمد عبد الله الحمود، أن إعادة المحفوظات الوطنية الكويتية تظل مسألة ذات أهمية بالغة، نظرا إلى أنها تمثل تاريخ دولة الكويت، ويجب ألا تصبح أداة للمساومة. وأعرب سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير خارجية البحرين، عن رأيه بأنه يتعين إعادة الممتلكات الكويتية المسلوقة في أقرب فرصة. وأن الأولوية يجب أن تمنح للمحفوظات الوطنية.

٨ - وفي الاجتماع الذي جرى بين المنسق وسعادة الدكتور عبد الواحد بلقزيز، أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، ذكر هذا الأخير أن المنظمة نظرت باهتمام بالغ

لأعضاء مجلس الأمن على استمرار اجماعهم على دعم جهود المنسق الذي لم يتمكن من إحراز تقدم، بسبب عدم استعداد العراق للتعاون معه.

١٤ - وعلاوة على ذلك، فإن ادعاءات العراق غير المستندة إلى أساس، والتي مفادها في جملة أمور، أن المنسق "يمارس دوراً غير حيادي ويبدل بتصريحات عدائية للعراق" ذلك (انظر الوثيقة S/2001/528)، يجب رفضها كأشد ما يكون الرفض. وليس من المبالغة في شيء القول بأن السفير فورونتسوف معروف للجميع بتراهته، وموضوعيته، وعدم محاباته في جهوده الرامية إلى حل المسائل الإنسانية المتعلقة بالأشخاص المفقودين والممتلكات المسلوبة. وأنا واثق من أن المنسق سيواصل تطبيق هذا النهج في المستقبل.

١٥ - ولن تؤدي الأنشطة التي يقوم بها السفير فورونتسوف إلى نتائج إيجابية، ما لم يحدث تغيير ملموس في المواقف من جانب القيادة العراقية، وإلى أن يتم ذلك. ويتسبب استمرار عدم تقديم العراق لتوضيح معقول فيما يتعلق بالمحفوظات والمعدات العسكرية ومعلومات المتاحف الكويتية، في تأخير إغلاق هذا الملف. وبرغم ما بذله المنسق، منذ صدور تقريره الأخير، من جهود لكسر الجمود الحالي في مسألة الأشخاص المفقودين والممتلكات المفقودة، لم يحدث أي تغيير في موقف بغداد.

١٦ - ولا زلت أعتقد أن التعاون بين حكومة العراق والمنسق هو السبيل لقيام حوار فعال، يشكل خطوة لا غنى عنها تجاه حل المشاكل الموجودة حالياً.

كتبت، في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، إلى المنسق السابق لعودة الممتلكات الكويتية، السيد ج. ريتشارد فوران، طالبة إليه تحديد موعد معين لإعادة بعض الأشياء ذات الأصل الكويتي التي عُثر عليها في العراق. وتجدر الإشارة إلى أن الفقرة ٣ من تقرير الثاني (S/2000/575)، أوضحت بشكل صريح أن "السيد ج. ريتشارد فوران، الأمين العام المساعد بمكتب الخدمات العامة بإدارة شؤون الإدارة والتنظيم، اضطلع بهذه المهام فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤. وعمل السيد ريموند سوميريتز، مدير شعبة غرب آسيا بإدارة الشؤون السياسية، ثم مدير شعبة المكتبة والمطبوعات بإدارة الإعلام، في هذا المنصب ابتداء من عام ١٩٩٩ وحتى تعيين السفير فورونتسوف".

١٢ - وأكدت رسالة السفير الدوري أيضاً أن "الأمانة العامة للأمم المتحدة لم تستجب مطلقاً لهذين الطلبين، وأنها لم تحدد موعداً أو مكاناً لتسليم الممتلكات". وتجدر الإشارة إلى ورود ملاحظة في الفقرة ١٨ من تقرير الثاني (S/2000/575)، بأن السفير فورونتسوف مستعد للسفر إلى بغداد في أول فرصة ممكنة للتسليم بغية تسهيل إعادة الأشياء الكويتية. وفي الفقرة ١٩ من التقرير المشار إليه، اقترحت تعيين موظف دولي من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت كي يساعد في إعادة الممتلكات. وجرى الإشارة، في الفقرة ٣٦ من تقرير الثالث (S/2000/1197)، إلى رسائل العراق بشأن الممتلكات الكويتية التي ظلت في حوزة العراق.

رابعاً - الملاحظات

١٣ - يؤسفني ألا يكون بوسع المنسق الإبلاغ بأن تقدماً كبيراً قد أحرز في تنفيذ مهام ولايته. ومن المؤسف جداً أن يرفض العراق التعاون مع السفير فورونتسوف، في ضوء موقفه المعروف جيداً من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وأنا ممتن